

العلوم الاقتصادية

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى

فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

الباحث:-

أسامة الشفيح طه الشفيح

أ.د. الصادق على محمد حيدر

أ.د. على أحمد الامين

أ. الإقتصاد بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ. الإقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى تتبع أثر الإنفاق الحكومى الزراعى على نمو القطاع الزراعى فى السودان ومصر وإثيوبيا خلال الفترة من 2005 وحتى 2021م عن طريق دراسة مقارنة لواقع القطاع الزراعى فى هذه الدول للوقوف على السياسات المالية ومن ثم تبين المشاكل وتقديم المقترحات المناسبة. وتلخصت المشكلة فى بيان أثر الإنفاق الحكومى مع أثر المزاخمة فى النمو الزراعى فى الدول الثلاثة. ولهذا الغرض هدفت الدراسة إلى إختبار عدد من الفرضيات تمثلت فى وجود علاقة طردية بين سياسة الانفاق العام والنمو الزراعى بشرط ضرورى هو تجنب أثر مزاخمة القطاع الخاص. إتبعت الدراسة المنهج التاريخى ، والوصفى ، ومنهج المقارنة.

توصلت الدراسة الى ضعف أثر الإنفاق الحكومى الزراعى فى النمو الزراعى فى السودان ومصر وإثيوبيا خلال فترة الدراسة ، ومزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى فى الدول الثلاث. والذى يتجلى فى ما اتضح من الأثر السلبى الناتج عن إتباع الحكومات لسياسة سد عجز الموازنة العامة بالاستدانة عن طريق التوسع فى إصدار الأوراق المالية مثل شهادات شهامة فى السودان مثلا مما أدى لإزاحة الاستثمار المباشر بما فيها الاستثمار الزراعى وجعل الاقتصاد أكثر سيولة ما أفضى لتدهور الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات ومن ثم تعميق مشكلة القطاع الزراعى .

أوصت الدراسة بضرورة إتخاذ سياسات من شأنها تشجيع الاستثمار المباشر فى الصناعة بإعتبارها أداة مضاعفة الطلب الفعال على المنتجات الزراعية مما يعنى مضاعفة النمو الزراعى وتقليل الاستدانة الحكومية الداخلية لحدها الأدنى لوجود علاقة عكسية بينها والاستثمار المباشر ، ولهذا الغرض لابد ان تتم تصفية الاوراق المالية كأداة من أدوات الدين العام فى السودان (المسماة شهادات شهامة) نهائيا لأثرها السلبى على الاستثمار المباشر وتعميق ضعف الهيكل الإنتاجى بالبلاد الذى يجب مراعاة ضعفه ومرورته عند وضع السياسات ومعالجة المشكلات وفق منهج المرونات وذلك فى المدى الطويل والقصير معا وعدم الأخذ بإطلاقات النظرية الكينزية فى السياسات المالية والنقدية ، وإتخاذ الخطوات اللازمة لاصلاح الجهاز المصرفى السودانى إصلاحا مؤسسيا بإتجاه التركيز على تمويل القطاعات الانتاجية كالزراعة والمقادة بالصادر بصفة أخص.

The Indicator's Direction of Governmental Agricultural Case Study For Sudan Egypt Ethiopia (2005 - 2021)

Abstract :

The aim of this research at study the impact of governmental expenditure on agriculture sector in Sudan Egypt Ethiopia during the period from (2005 - 2021) to explain how this factor work and affect the on agriculture sector in this countries and presenting suitable suggests solving the proplem.

We can sum up the proplem in impact of governmental expenditure on agriculture sector in Sudan Egypt Ethiopia during the period.

For this purpose we aim to test some hypotheses, assumed there apostive relationship between the governmental expenditure and agriculture sector with a necessary stimulate that avoid impact of governmental intervention on spesial sector. The study has followed the historical and descriptive methods In comparable method

The study have shown that there is insignificant impact affecting the agriculture sector by governmental expenditure .

However we have witnessed the negative sides of policies that try to cover the deficit of budget in Sudan by increasing issue of government stocks as Government Musharaka Certificates (shahama) which have decreased the direct investment deeply, in addition the government have increased issue of money extremely(money supply), therefore the Real Gross Domestic Product and local currency have deteriorated profoundly,then we have seen deterioratig of exports and increasing of imports,eventually this policies have caused adeepdeficit onbalance of paymentin Sudan.

The study recommendsfollowing encouragement policy for direct investment, therefore firstly draininggovernment stocks as Government Musharaka Certificates (shahama), and get up the effects of all policies in regard tocapablity and flexibility of productive system when try to solve the proplems in short and long term , in the another hand it recommends to reform banking sector for

focusing flow of its finance in productive sectors, and create new policies to encourage diver's industrial commodity and manufacture sector which have to guide by exports.

الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الإطار المنهجي

- تمهيد

” إن الإنفاق الإستثمارى الحكومى على الزراعة فى البنى التحتية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعى وفى تطوير التكنولوجيا والتحول الزراعى يعزز من القدرات الإنتاجية الزراعية، ويساعد على جذب الإستثمار الخاص فى القطاع الزراعى. كما أن زيادة الإستثمار الزراعى - الحكومى - تساعد على سد الفجوة التقنية فى الزراعة العربية، وبخاصة فى مدخلات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيماوية (المرجع اعلاه ، ص 8)“.

-إقتصاديا توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الحكومى من جهة و القطاع الخاص من جهة أخرى لذا يجب ان يقتصر الاستثمار الحكومى فى القطاع الزراعى فى البنى التحتية وإبتدأ المشروعات الاستراتيجية فى شكل شركات مساهمة عامة بشرط أن تتنازل الحكومة من حصتها تدريجيا للقطاع الخاص.

1. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث التى يسعى لمعالجتها والإجابة عليها من خلال طرح السؤال التالى:-

- ماهو أثر الإنفاق الحكومى على النمو الزراعى فى السودان ومصر وإثيوبيا من (2005-2022 م) ؟ ويتفرع منه السؤال عن أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص نتيجة للعلاقة العكسية بين القطاعين فيما يعرف بأثر المزاحمة حسب النظرية الإقتصادية؟ والسؤال عن مدى صحة إطلاق النظرية الكينزية فى الدول ذات الجهاز الإنتاجى الضعيف هيكليا وأثرها على الإستثمار المباشر فى الزراعة ؟

-2- : فرضيات البحث:

يعمل البحث على إختبار الفرضيات الآتية:-

وجود علاقة طردية بين سياسة الانفاق العام والنمو الزراعى بشرط ضرورى هو تجنب أثر مزاحمة القطاع الخاص.

3- أهداف البحث:-

- أ- معرفة أثر وطريقة تأثير سياسات الإنفاق العام في الدول الثلاث على النمو الزراعى.
ب- شرح كيفية تصحيح سياسات الإنفاق العام المؤثرة على النمو الزراعى فى الدول الثلاث.

4-أهمية البحث:-

أولا : الأهمية العلمية للبحث:-

تأتى الأهمية العلمية للبحث من خلال التعريف بالدور والأثر الأساسى الذى تقوم به سياسات الإنفاق العام على النمو الزراعى ويمكن تلخيصه فيما يلى:-

أ- شرح طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الزراعى فى الدول الثلاث المختارة.

ب- التعريف بحدود صحة إطلاقات النظرية الكينزية عند وضع السياسات المالية لخصوصية البنية الاقتصادية الضعيفة هكليا - بالدول الاقل نموا - وعند معالجة المشكلات فيما يلى أثرها على الإستثمار المباشر فى القطاع الزراعى ووفق منهج المرونات.

ت- توضيح الآثار السلبية للتدخل الحكومى لارتباطه بنشاط القطاع الخاص (الزراعى) من خلال أثر

المزاحمة وشرح الآثار السلبية نتيجة الإفراط فى بعض السياسات المالية على معدلات النمو الزراعى تطبيقا لمفهوم التوازن الاقتصادى.

ثانياً:- الأهمية العملية للبحث:-

تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال عنايته بمايلى:-

أ-المساهمة فى تعريف الجهات ذات الصلة عبر التحليل والمقارنة بأثر سياسات الإنفاق العام المتخذة فى الدول الثلاث موضوع الدراسة على النمو الزراعى .

ت - تعريف ذوى الإختصاص بإرتباط التدخل الحكومى بتشجيع القطاع الخاص سواء فى جذب رؤوس الأموال و تشجيع البنوك المحلية لتمويل القطاع الزراعى ، وتشجيع القطاع الخاص للدخول فى المشروعات الاستراتيجية للمدخلات الزراعية كمصانع الأسمدة مثلاً.

ث- تقديم التحليل المنهجى لذوى الإختصاص بحزم وآليات التصحيح التى يجب ربطها بالتوازن الاقتصادى الكلى عند إتخاذ سياسات معالجة الإختلالات الاقتصادية المزمنة - كعجز الموازنة العامة مثلاً - من جهة وأثر هذه السياسات على النمو الزراعى من جهة أخرى.

5- منهجية البحث:-

- فى الجانب النظرى سيعتمد البحث على المنهج التاريخى لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الدراسات السابقة ، والمنهج الوصفى ، وأما فى الجانب العملى سيعتمد على البحث المنهج الإحصائى التحليلى .

6- مصادر جمع البيانات:-

*المصادر الأولية :- المقابلات الشخصية ، والتقارير الغير منشورة.

*المصادر الثانوية:- المراجع والكتب ، والرسائل الجامعية ، والدوريات العلمية، تقارير المنظمات والبنوك

الدولية كالبنك الدولي ، وتقارير المنظمات والصناديق المالية الاقليمية ، تقارير بنك السودان المركزى

وزارة المالية السودانية، التقارير الرسمية الصادرة من الدول الأخرى موضوع الدراسة .

المبحث الثانى :الدراسات السابقة

1-تناولت دراسة موسى ، الباقر ابراهيم ، (2018) الاثر الذى تقوم به السياسة المالية فى تحقيق التنمية الزراعية من خلال تحليل أدوات السياسة المالية ومؤشرات التنمية الزراعية (الناتج المحلى والصادرات) ، وهدفت الدراسة للوقوف على مدى فعالية ادوات السياسة المالية وجدوى استخدامها فى تحقيق التنمية الزراعية فى السودان (2000م – 2014م). وافترضت الدراسة وجود علاقة بين السياسة المالية والتنمية الزراعية ، وخلصت الدراسة الى ان هنالك علاقة ايجابية (طردية) بين الانفاق على التنمية الزراعية والصادرات الزراعية ، وأوصت الدراسة بتمكين السياسة المالية الايجابية بغرض زيادة الصادرات الزراعية التى تعنى تحقيق المزيد من التنمية الزراعية.(موسى ، (2018) ، اثر السياسة المالية فى تحقيق التنمية الزراعية دراسة تطبيقية فى السودان فى الفترة (2000م – 2014م)، دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة القراءان الكريم وتأصيل العلوم ، الخرطوم).

2- تناولت دراسة حمد، طلال الجيلى ، (2017) السياسة التمويلية وأثرها على اداء القطاع الزراعى فى السودان (2004م-2013) ، وتمثلت المشكلة فى ان السياسة التمويلية المتبعة لاتسمح بممارسة النشاط الزراعى بصورة مثلى ، وان اهم فرض هو أن السياسة التمويلية المتبعة من بنك السودان الركنى لم تسهم فى تنمية القطاع الزراعى وتطويره لوجود علاقة معنوية بين السياسة التمويلية الصادرة وهوامش ارباح المربحات ، وتكمن

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

الاهمية العملية لهذا البحث فى تناوله للسياسات التمويلية واثرها على اداء القطاع الزراعى، وهدفت الدراسة الى تحليل معوقات القطاع الزراعى بجمهورية السودان وتوضيح دور المصارف فى تمويله وتطويره. استخدم البحث المنهج الوصفى التحليلى والاساليب الاحصائية (برنامج spss).

واهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ان سياسات البنك المركزى تطبق هامش ارباح مربحات يتراوح ما بين 9% إلى 15% كحد أقصى واصبح التمويل عائقا مضافا أمام تنمية القطاع الزراعى. وأهم التوصيات التى خلصت اليها الدراسة ضرورة الزام البنوك والمصارف العاملة فى جمهورية السودان بتخصيص نسبة سنوية من استثماراتها للقطاع الزراعى على ان لا تقل عن نسبة 50% من جملة استثماراتها وتفعيل الإئتمان الزراعى فى جميع البنوك. (حمد، 2017)، أثر السياسات التمويلية على أداء القطاع الزراعى فى السودان فى الفترة من 2004م - 2013م) رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة امدرمان الاسلامية، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامى، الخرطوم).

3- إعتبرت دراسة محمد، إيمان رمضان، (2017م) ان التمويل أحد العناصر الاساسية التى تساعد على احداث التنمية فى كافة القطاعات والانشطة. وفى قطاع الزراعة لا يقتصر دور التمويل على تنمية القطاع الزراعى فقط بل يساهم ايضا فى تنمية المجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان، ولاتفى المدخرات الريفية فى تمويل المشروعات الزراعية والاستثمارية وذلك يرجع الى خصائص القطاع الزراعى. والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والذى له ميزة الانتشار الجغرافى داخل الريف المصرى وبالتالي يقوم بدور هام فى تنمية الانتاج الزراعى، وهو البنك المتخصص فى الاقراض الزراعى حيث يقوم باقراض الزراع والقيام بالعمليات المصرفية ونشر الوعى الادخارى المحلى وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين ومن الجمعيات التعاونية ومن اعضائها من اجل التنمية الاقتصادية الزراعية، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يتبع كل من وزارة الزراعة والبنك المركزى، وبلغت الاستثمارات القومية حوالى 266.6 مليار جنيه بينما الاستثمارات الزراعية قدرت بحوالى 6.98 مليار جنيه تمثل 2.62% من جملة الاستثمارات القومية خلال عام 2014م مما يعنى تدنى الاستثمارات فى القطاع الزراعى. ورغم اهمية قطاع الزراعة الا ان مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى محدود مقارنة بباقي القطاعات حيث يساهم القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 14.48% فى فترة الدراسة (2000-2014م) مقارنة بنحو 17% للصناعة التحويلية و15% للتجارة. كما انخفضت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى من نحو 19% عام 1981/1982 الى نحو 13.4% عام 2006/2007م ثم الى نحو 14.6% عام 2014م. ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الى محدودية التمويل

،وتواضع الاستثمارات الموجهه اليه بالرغم من اهميته وقدرته على خلق فرص العمل. وتنقسم المصادر التمويلية الاستثمارية الموجهه لقطاع الزراعة الى تمويل ذاتى من المزارعين والاستثمارات المحلية والاجنبية. فلا بد من التركيز على توفير مصادر تمويلية جديدة، وزيادة قدرة القطاع على المنافسة الدولية من خلال ملائمة المنتجات الزراعية المحلية للتصدير مع المتطلبات العالمية. (محمد ، (2017م) ، دور التمويل الزراعى فى تضيق الفجوة الغذائية فى مصر (2000م-2014م) ، أطروحة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة فى العلوم الزراعية (إقتصاد زراعى) من جامعة بنها ، جمهورية مصر، منشورة فى الانترنت).

4- أ. د. الرسول، أحمد أبو اليزيد ؛ وآخرون ، (2017م) : عملت الورقة البحثية على اختبار فرضية العلاقة بين السياسة المالية و النمو الزراعى وركزت على دراسة تطور الانفاق الحكومى وأثره على القطاع الزراعى فى مصر خلال الفترة (1995 م -2015م).

اثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية بوجود علاقة سببية متبادلة بين حجم الانفاق الحكومى والنمو الزراعى. وخلصت الدراسة بالتدليل على اهمية الانفاق الحكومى الذى له تأثير معنوى على معدل النمو الزراعى فى مصر. (أ. د الرسول ؛ وآخرون ، (2017م) ، أثر الانفاق الحكومى على القطاع الزراعى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر، ورقة عمقمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الاسكندرية ، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية).

5-هدفت دراسة محمد ، عبود، (2014) الى التعرف على أثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى اثيوبيا ، حيث أن هذه الدراسة أعدت لتوضيح العلاقة التى يمكن الكشف عنها بين الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وباقى المكونات التى يتجه اليها الانفاق الحكومى مثل الزراعة والتعليم والصحة والنقل والاتصالات وتنمية الريف والاسكان، واجمالي الانفاق الراسمالي ، واجمالي الانفاق الجارى فى اثيوبيا. عمليا هكذا كانت إجابات تساؤلات البحث التى تمثلت فى ماهى مكونات الانفاق الحكومى التى تطور النمو الاقتصادى فى اثيوبيا؟.. نتيجة البحث اظهرت ان الانفاق على الصحة واجمالي الانفاق الراسمالي كلاهما ايجابى ومعنوى إحصائيا لتفسير نمو الاقتصاد الاثيوبى. بالرغم من ان الانفاق على الزراعة والتعليم والصحة والنقل والاتصالات وتنمية الريف والاسكان واجمالي الانفاق الجارى احصائيا غير معنوية. (محمد، عبود ، 2014 ، أثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى اثيوبيا، ورقة منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، www.iiste.org).

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

6-وصفت دراسة زويداي ، تلاهون ديزي، (2015 م) ،الاقتصاد الاثيوبي بأنه يعتمد على الزراعة ووجود مؤسسات تمويلية تحت التطور خاصة في المناطق الريفية.في الجانب النظري فان دور الائتمان كأداة لدفع الانتاجية والرفاهية أمر يطول تبريره.الهدف الاساس لهذه الدراسة الوقوف على وصول الائتمان الزراعي للمناطق الريفية ولاختبار اثر معوقات الائتمان على الانتاجية الزراعية في اثيوبيا باستخدام مسح للملاك من الريف الامهري تم جمعه عام 2013م.بعد عمل تعديل من خلال البيانات واعتماد الدراسة على مسح ل 1082 مالك فقد وجدت انها بيانات جيدة لكل المتغيرات المضمنة في الدراسة.كشفت الدراسة ان 66.17% من الملاك قد أعيقوا من الحصول على التمويل الامر الذي يظهر كيف ان سوق الائتمان الريفي في اثيوبيا غير كافي وبدرجة عالية.باستخدام نموذج انحدار متعدد حاولت الدراسة اظهار اثر السكان ومتغيرات المجتمع الاقتصادية على معوقات الائتمان حالة صغار الملاك وبالتزامن الاثر لمعوقات الائتمان على الانتاجية الزراعية. في النهاية لم يغط البحث وجود انتاجية كبيرة ضائعة بسبب انواع مختلفة من معوقات الائتمان.الاثر التراكمي قدر ب 17.94% اضافة لدخل الهكتار الواحد ل 1410.17 اثيوبي كانتاجية مكتسبة لو ان كافة أشكال معوقات التمويل تم انهاءها.هذا يسمى بالسياسات الجيدة التنسيق للتدخل المصاحب لديناميكية المؤسسات الريفية لتجاوز عنق الزجاجة. (زويداي ، تلاهون ديزي، (2015م) ، الحصول على الائتمان وأثر معوقات الائتمان على الانتاجية الزراعية في اثيوبيا : شواهد من مناطق مختارة من الريف الامهري ، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في الاقتصاد من جامعة اديس ابابا ، دراسة منشورة بالانترنت).

مؤشر التوجه الزراعي والإنفاق الحكومي الزراعي دراسة مقارنة للسودان وإثيوبيا
ومصر:-

”على الرغم من أهمية الاستثمار الزراعي كأداة محركة للتنمية الزراعية والامن الغذائي إلا أن الاستثمار في الزراعة يعتبر منخفضا في المنطقة العربية مقارنة بالمستثمر في القطاعات الاقتصادية الأخرى. فوفق مؤشر التوجه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوما على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر المنطقة العربية ذات معدل متدنٍ نسبياً؛ إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو (0.29) و (0.28) عامي 2019م و2020م على التوالي مقارنة بنحو (0.54) و(0.53) عامي 2019م و 2020م على المستوى العالمي عام 2020.“ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020 ص 8).

"جدول(1)الاستثمار ومؤشر التوجه الزراعى الحكومى السودانى المبالغ بالمليون جنيه"

التمويل المصرفى الزراعى للقطاع الخاص	مؤشر التوجه الزراعى الحكومى	نفقات القطاع العام على الزراعة بالمليون ج		قيمة الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى (الجارى)	السنة
		نفقات الحكومة على التنمية	نفقات الحكومة الجارية		
4,303	%3.3	938		28.454.7	2005
			10.435		
9,993	%3.57	1.112		31.190.3	2006
			14.713		
1,051,9 9	%4.98	1.644		32.985.5	2007
			17.403		
1,341,5	%2.39	1.174		49.032	2008
			22.725		
1,941,7	%1.89	850.2		44.971	2009
			21.025.9		
2,614,9 5	%2.01	1.094.3		54.465	2010
		4.161.9	24.162.1		

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات وزارة الاستثمار والجهاز المركزى للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادى.

- وصف مؤشر التوجه الزراعى الذى يقيس الانفاق الحكومى على الزراعة تضاؤلا واضحا ويأتى ذلك فى إطار سياسة الخصخصة التى اتبعتها الدولة وعدم الدخول فى مشاريع جديدة مملوكة للدولة، وإن كانت سياسة الخصخصة تستدعى هذا الاجراء إلا أن ذلك لايعنى أن لاتبتدر الدولة مشاريع زراعية وحيوانية كبرى ثم تعمل على تصكيكها وبيعها لصالح القطاع الخاص لينمىها ذلك أن القطاع الزراعى وإذ يعتبر موردا أساسيا للاقتصاد ومع ارتفاع تكاليفه وانخفاض عائدته نسبيا فى السنوات الاولى للتاسيس فعلى الدولة ابتداء المشاريع الزراعية والحيوانية الكبيرة ثم الانسحاب منها تدريجيا بتصكيكها وبيعها لصالح القطاع الخاص.

جدول (2) الإنتاج الزراعى ومؤشر التوجه الزراعى الحكومى السودان المبالغ بالمليون جنية

السنة/القطاع	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية فى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى	نفقات القطاع العام على الزراعة		مؤشر التوجه الحكومى للاستثمار الزراعى	ج التمويل المصرفى الزراعى للقطاع الخاص
		نفقات الحكومة الجارية	نفقات الحكومة التنمىة		
2011	58.221	81		%0.14	2673.86
		28.578.3			
2012	76.262	282		%0.37	3745.38
		26.272			
2013	92.990	202		%0.22	5302.6
		36.178.4			

6907.9	%0.37	537		143.775	2014
			50.371.2		
8572.78	%0.54	880.30		161.599	2015
			54.854.3		
11949.7	%1.09	675		146.931.4	2016
		6795	62.195		

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي السودانى.

- يلاحظ استمرار عدم التوجه الحكومى للانفاق على الزراعة كنتيجة لسياسات الخصخصة مع ضعف الايرادات العامة بعد فقدان النفط.

جدول(3) الانتاج الزراعى ومؤشر التوجه الزراعى الحكومى السودان المبالغ بالمليون جنيه

السنة	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية فى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى	نفقات القطاع العام على الزراعة		مؤشر التوجه الحكومى للاستثمار الزراعى	ج التمويل الم صرفى الزراعى للقطاع الخاص
		م الحكومية الجارية	م الحكومية على التنمية		
2017	184.059.4	698		%0.38	21151.3
			86106		
2018	289.430.8	1117		%0.39	23688
			155.796		
2019	394.499.6	474		%0.12	36571.9
			220.758		
2020	838.177.2	463		0.06	69045.49

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر واثيوبيا (2005م-2021م)

		5.110	457.778		
256374.2					2021

**المصدر: وزارة الاستثمار والجهاز المركزى للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط
الإقتصادى .**

- يلاحظ استمرار عدم التوجه الحكومى للانفاق على الزراعة كنتيجة لسياسات الخصخصة مع ضعف الإيرادات العامة بعد فقدان النفط.
- أن حجم الناتج الزراعى المحلى الاجمالى تعبير عن مساهمة القطاع الخاص فى هذا القطاع الذى تعتبر مساهمة الحكومة فيه ليست ذات أثر معنوى بالمرّة. يدل على ذلك بصورة واضحة عند مقارنته بحجم التمويل المصرفى للقطاع الزراعى بملايين الجنيهات الممنوح للقطاع الخاص.

***مؤشرات الاداء المالى والاقتصادى الأخرى وأثرها على النمو الزراعى :-**

من المعروف ان إرتفاع معدلات التضخم يؤدي الى تدهور الاستثمار المباشر لهروب رؤوس الاموال وفق النظرية الاقتصادية ، وسوف نستعرض ملخص لأسباب التضخم المرتبطة بعجز الموازنة العامة وآليات سد هذا العجز .

جاء بتقرير بنك السودان المركزى للعرض الاقتصادى والمالى عن العام 2020 م: "إرتفع متوسط معدل التضخم السنوى إلى 163.3% بنهاية العام 2020 بإنحراف قدره 133.3% عن المستهدف البالغ 30% فيما بلغ معدل التضخم 269.3% بينهاية ديسمبر 2020م ويُعزى ذلك بصورة اساسيه للزيادة فى نمو عرض النقود نتيجة لإرتفاع صافي الإستدانة الحكومية المؤقتة من البنك المركزى وإرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص، بالإضافة الي آثار رفع الدعم عن الوقود وتقلبات سعر صرف السوق الموازي وإنخفاض المعروض من السلع والخدمات لتدنى الإنتاج الحقيقى بسبب إنتشار جائحة كورونا، بجانب أسباب هيكلية أخرى ساهمت في زيادة اسعار السلع والخدمات". (بنك السودان المركزى ، 2020م، ص24).

(بلغ معدل التضخم 72.9% بنهاية ديسمبر 2018م فيما بلغ المتوسط السنوى 63.3% بنهاية 2018م مقارنة بالمستهدف 19.5% وذلك بسبب زيادة النمو فى عرض النقود والذى يعزى بصورة اساسية لارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة بالاضافة لارتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص وتحريك سعر الصرف). (بنك السودان المركزى ، 2018 ، ص38).

” بلغ معدل التضخم الكلى 25.2% بنهاية العام 2017م ، فيما بلغ المتوسط السنوى 32.4% مقارنة بالمستهدف 17% ، ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو فى عرض النقود الى 68.4% بسبب التمويل بالعجز..“أهـ. (2017م ، ص 32)

” من أهم أسباب التوسع النقدى خلال عام 2017م ارتفاع التمويل الممنوح من بنك السودان المركزى للحكومة المركزية والتمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص...“ (بنك السودان المركزى ، 2017م ، ص 50)

واستمرت الزيادة فى عرض النقود “ إرتفع عرض النقود بما فى ذلك شبه النقود من 430.786 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2018 الى 493059 مليون جنيه بنهاية الربع الاول من عام 2019م بمعدل 14.5%....“ (بنك السودان المركزى ، يناير- مارس 2019م ص 7)

- مما انعكس على قيمة العملة المحلية فقد جاء بتقرير العرض الاقتصادى والمالى لبنك السودان المركزى “ ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الى 18 جنيه سودانى بنهاية مارس 2018م مقارنة ب 7.02 جنيه بنهاية ديسمبر 2017م...“ (يناير - مارس 2018م ، ص 1)

” سجل متوسط سعر صرف الدولار 47.62 جنيه سودانى بنهاية مارس 2019م مقارنة ب 47.62 جنيه مقارنة بنهاية ديسمبر 2018م ومقارنة ب 18 جنيه بنهاية مارس 2018“ (بنك السودان المركزى ، يناير- مارس 2019م ص6).

” إرتفع إجمالى الإيرادات العامة الفعلية من 77054 مليون جنيه فى عام 2017م الى 124946 مليون جنيه فى عام 2018م بمعدل 62.2% ، وكذلك ارتفعت المصروفات العامة الفعلية من 91.368 مليون جنيه عام 2017م الى 162.792 مليون جنيه عام 2018م بمعدل 78.2% ، تم تمويل العجز الكلى فى عام 2018م البالغ 37846 مليون جنيه من المصادر الداخلية والخارجية..“ (بنك السودان المركزى ، ابريل يونيو 2019م ص6).

-الافراط فى إصدار الأوراق المالية لسد عجز الموازنة العامة يؤدى لتدهور الاستثمار المباشر بما فيها الاستثمار الزراعى وفق النظرية الاقتصادية وسوف نستعرض فيما يلى مايتصل بهذه الحقيقة :-

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

وجاء بالتقرير السنوى لبنك السودان عن العام 2012م مايفيد أن هذه الاستدانة مستمرة منذ سنين بإتجاه التوسع فى إصدار الاوراق المالية الحكومية فقد ورد بهذا التقرير: "إلا أن أداء الموازنة قد واجهته العديد من التحديات أهمها الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد المالية نسبة للظروف السياسية غير المواتية مما اثر سلبا على الاداء المالى للموازنة ، هذه العوامل مجتمعة ادت الى عجز كلى للموازنة قدره 7653.4 مليون جنية بنهاية العام 2012م وقد تم تمويل هذا من مصادر محلية (صكوك ، وشهادات ، واستدانة من البنك المركزى) ومصادر خارجية "أ.هـ (2012 ، ص 2). " وبلغت نسبة مساهمة الأوراق المالية (شهادات شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية)

31.5% من إجمالى تمويل العجز فى عام 2012 " (بنك السودان المركزى ، 2012م ، ص 113)

- "بلغ العجز الكلى للموازنة 6.456.5 مليون جنية فى عام 2013م مقارنة بعجز قدره 7.653.4 مليون جنية فى عام 2012م ... وتمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية ... وبلغ إجمالى مساهمة الاوراق المالية (شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 19.1% من إجمالى تمويل العجز.. " (بنك السودان المركزى ، 2013م ، ص 113).

- "بلغ العجز الكلى للموازنة 4.416.9 مليون جنية فى عام 2014م ...وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية... وبلغ إجمالى مساهمة الاوراق المالية (شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 40% من إجمالى تمويل العجز من المصادر الداخلية البالغ 80% من إجمالى تمويل العجز... " (بنك السودان المركزى ، 2014م ، ص 111).

- "بلغ العجز الكلى للموازنة 6.976.4 مليون جنية فى عام 2015م ...وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية..... وبلغ إجمالى مساهمة الاوراق المالية (شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 37% لشهامة + 1% ل (صرح) من إجمالى تمويل العجز... " (بنك السودان المركزى ، 2015 ، ص 111-112).

جاء بالتقرير السنوى لبنك السودان للعام 2017م " ارتفع العجز الكلى للموازنة فى عام 2017م بمعدل 31% من 10918 مليون جنية فى عام 2016م الى 14314 مليون جنية ، وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 108% والخارجية بنسبة 3%تشمّل مصادر التمويل الداخلى شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) وسندات إطفاء الدين والضمانات والمتأخرات " (2017م ، ص 131)

- (وفى العام 2017م مثلت شهادات (شهامة) وحدها نسبة 23% بالاضافى ل 1% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) من إجمالى المصادر الداخلية لتمويل العجز البالغ 90% من إجمالى تمويل العجز مقارنة ب 19% عام 2016م لشهادات شهامة بالاضافة ل 2% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) (بنك السودان المركزى ، 2017م ، ص 129).

(ارتفع عجز الموازنة الكلى فى عام 2018م من 14.314 مليون جنية فى عام 2017م الى 37.846 مليون جنية فى عام 2018م بمعدل زيادة 164% - بسبب تزايد النفاقات العامة الجارية بمعدل 81% - وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 91% والخارجية بنسبة 9% ، وكانت أحد أدوات الدين الداخلى شهادات شهامة +صكوك

الاستثمار الحكومية التي انخفضت مساهمتها الى 9% عام 2018م بدلا عن 23 % عام 2017م). بنك السودان المركزي ، 2018 ، ص 156- 158).

- الخلاصة إن حشد موارد القطاع الخاص عبر شهادات شهامة – ذات العائد المرتفع – أدى إلى تناقص الاستثمار المباشر في السودان بإطراد ولسنن طويلا مما أدى إلى تحول الإقتصاد السوداني هيكليا لإقتصاد نقدي (غير منتج) مسنود بعائدات النفط فقط فانهار الإقتصاد السوداني مع فقدان النفط بانفصال جنوب السودان وفيما يلي مزيد بيان .

جدول (4) نصيب الزراعة من التمويل المصرفي للقطاع الخاص وشهادات شهامة بملايين الجنيهات

نسبة تمويل الشركات والصناديق لشهامة (2)	إجمالي تمويل الشركات وشهادات شهامة (1)	إجمالي تمويل المصرف لشهامة (3)	جملة رصيد التمويل المصرفي المباشر بالمحلى (4)	تمويل المصارف لشهامة منج المكون المحلى (%)	جملة تمويل المصارف لشهامة للمحلى (5)	نسبة تمويل المصارف للزراعة منسوبا لمجموع (4+3)%	نسبة
3643.6	13025.9	5909.5	24815	23.8	3673.48	12%	20
3172	14131.3	6090	32631.8	18.7	5229.4	13.5%	20
4340.1	15773	6542.8	40005.7	16.4	6698	14%	20
5439.7	18446	9184.9	50019.9	18.4	8401	14%	20
6363.07	20555.2	9801.13	64197.5	15.3	11830	16%	20
7188.8	23831.4	11708.3	99588.9	11.8	21011	18.9%	20
8580.7	26842	16039.4	146534.7	11	19634.9	12%	20
11116.5	30842.3	17580.9	203102.35	8.7	32865	14.9%	20

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

20	34783	14192.3	18535.9	355131.5	5	68652.5	18%
20				990.165.87		254526.	

-المصدر: الباحث من تقارير بنك السودان المركزى.

- فى جانب الحكومة تزايد إجمالى شهامة ، وفى جانب المصارف تزايدت كمبالغ وإن تناقصت كنسبة منسوبة لإجمالى التمويل الممنوح ومع ذلك تعتبر نسب كبيرة، علما بأن العائد على شهادات شهامة بمتوسط 18% إلى 17% فى السنة.

“وارتفع رصيد تمويل الشهادات من 2717.1 مليون جنيهه بنهاية عام 2011 الى 3375.1 مليون ج بنهاية عام 2012 بمعدل 52% ونسبة مساهمة بلغت 6.9% من إجمالى الزيادة فى عرض النقود عام 2012 “ (بنك السودان المركزى ، 2012 ، ص 41). “وارتفع صافي شراء الشهادات من 3375.1 مليون ج بنهاية عام 2012م الى 4797.9 مليون ج بنهاية عام 2013م بمعدل 42.1% ونسبة مساهمة بلغت 18.3% من إجمالى الزيادة فى عرض النقود فى عام 2013م نتيجة لزيادة طرح الأوراق المالية من وزارة المالية وتسجيل الأوراق لمعالجة كمشاكل السيولة لدى المصارف“. (بنك السودان المركزى ، 2013 ، ص 47). والجدول أعلاه يوضح معدلات زيادة إصدار شهادات شهامة فى الأعوام التالية للعام 2011م مع عدم زيادة حقيقية فى إجمالى التمويل المصرفى للقطاعات الأخرى حتى العام 2018م الأمر الذى يؤكد ان شهامة أصبحت أداة لاستدانة الحكومة من الجهاز المصرفى لسد عجز الموازنة وليست اداة لجذب المدخرات للتنمية وخفض التضخم .

فتفاقمت إلتزامات الحكومة بما فيها تزايد إصدار شهامة واستمرت إزاحة الاستثمار المباشر مع تزايد الإصدار النقدى لمقابلة الإلتزامات المختلفة للحكومة تفاقم التضخم والعجز معا فتدهورت قيمة الجنيه السودانى وهربت رؤوس الاموال منه الى العملات الأخرى ووقعت الازمة الأخيرة. ولئن كان إصدار شهادات شهامة لا يتصدر مسببات التوسع فى الإصدار النقدى كفروقات مشتروات الذهب بسعر السوق الموازى وتخصيص عائداته

بالسعر الرسمي لاستيراد السلع الاساسية بالاضافة لباقي التزامات ومديونيات الحكومة فإن مشكلة التوسع في الإصدار النقدي نفسها أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جدا أعاققت التنمية وسارعت من وتيرة هروب رؤوس الاموال إلى الخارج لتدهور قيمة الجنيه فضعف الإستثمار المباشر وتدنّت الصادرات وتزايدت الواردات مما عمق الإختلال بميزان المدفوعات، فتكمن مشكلة شهامة فى كونها تحولت من اداة لإمتصاص السيولة الزائدة فى الاقتصاد وتوجيه الموارد نحو التنمية الحقيقية من خلال مشاريع استراتيجية إلى أداة من أدوات سد عجز الموازنة العامة وساهمت فى زيادة توسع الحكومة فى الاصدار النقدي لسداد عوائد هذه الشهادات ومن ثم اخذت دائرة الدين الخبيث فى الإتساع مع شح موارد الخزينة العامة، وهكذا أضحت شهامة دين متفاقم لم تستطع الحكومة الانفكاك منه بتصفية أصله لكل من يريد من الجهات الاعتبارية الكبرى لضخامة أرصدها من شهامة مع وصول الحكومة إلى درجة الإفلاس واكتفت بسداد إسئى لعوائدها حتى يتم تدوير أصل الشهادات من جديد. نعم بدأ معدل التمويل المصرفى المباشر يتصاعد بوتيرة ملحوظة ابتداء من العام 2018 م نال منه القطاع الزراعى نصيبا لابس به ظهر جليا بزيادة واضحة عام 2020م الى 18 % من إجمالى التمويل المصرفى المحلى لشهامة والقطاعات المباشرة الأخرى.

السياسات المالية والزراعة فى مصر:-

جدول (5) مساهمة القطاع الزراعى والإنفاق الحكومى على الزراعة:-

المبالغ بالمليون جنيه مصرى

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	نسبة مساهمة القطاع العام %	الناتج المحلى الزراعى	معدل نمو الزراعى %	مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى %	إجمالى الإنفاق الحكومى	مساهمة الحكومة فى الناتج الزراعى	مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
2005	٣٩٨٥٢٨,٠	32.8	٦٤٠٨٨,٠	٣,٦	16.1	١٧٠٨٩٠	٤٩,٠	0.08
2006	٤٢٦١٤٩,٩	33.3	٦٦١٧٠,٠	3.25	15.6	٢٢٠٢١٧	٥٠,٧	0.08

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

0.03	١٨,٨	٢٤٤.١٨	15	3.7	٦٨٦.٥,٣	37.5	٤٥٦١٩٤,٠	2007
0.02	١٩,٦	٣.٥٧٩٥	13.57	٣,٣	١.٣٢٩٩,١	37	٧٦١٣٩٨,٢	2008
0.02	٢٠,٢	٣٥٦٩٤٤	13.4	٣,٢	١.٦٥٧٤,٢	37.8	٧٩٦٨٤٩,٣	2009
0.02	٢١,١	٣٩٦٧٦٨	13.16	3.5	١١.٢٧٧,١	37	٨٣٧٧٤١,٣	2010
0.02	٢١,٩	٤٤.٤١٠	13.3	٢,٧	١١٣٢٧٨,٨	37	٨٥٣٩٧٠,٢	2011
0.03	٣٩,١	٥١٦٤٢٢	13.35	٢,٩	١١٦٥٨٥,٨	37	١٥.٨٥٢٧,١	2012
0.02	٤١,٢	٦٤٤.٨٠	14.6	٣,٠	٢٢٤٨١٠,٦	38.6	١٥٣٩٥٩٤,٨	2013
0.02	٤٣,٧	٧٥٩٨٤٧	14.7	٣,٠	٢٣١٦٤٩,٥	38	١٥٧١٦٤٧,٧	2014
0.07	١٤٩,٧	٨.٥٩٢٩	11.08	٣,٠	٢.٦٤٥١,١	34	١٨٦٣١٦٨,٧	2015
0.07	١٥٧,٣	٨١٧٨٤٤	11.17	٣,١	٢١٢٨٤٤,٦	33.7	١٩.٥٢٠,٠	2016
0.07	٢٨٧,٠	١١١٦٩٨٥	11.69	٣,٠	٣٩٨٥٣٩,٤	31	٣٤.٩٥٠.٣,٧	2017
0.07	٣٠.٢,٤	١٣٣٥٩٨.٠	11.45	٣,١	٤١.٩٥٣,٧	30.9	٣٥٨٨٤٤٢,٥	2018
0.07	٣١٧,٤	١٥.٥١٨٧	11.2	٣,٣	٤٢٤٧.٨,٢	44.7	٣٧٨٣٧٨٩,٧	2019
0.08	٣٢٩,٧	١٥٨.٩٣٤	11.3	٣,٣	438725.7	31.3	3879424.6	2020
								2021

-مصدر البيانات التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى الذى اتخذ سنة أساسا جديدة هي 2006/2007 إعتبارا من تقرير 2008م ومرة أخرى سنة أساس جديدة هي 2011/2012 سنة أساس إعتبارا من 2013م ، ومرة أخرى سنة أساس جديدة 2016/2017 إعتبارا من تقرير 2018م .

-يلاحظ أن القطاع العام المصرى يشكل نسبة مقدره من الناتج المحلى الإجمالى ، مع ضعف مساهمة القطاع العام بالرغم من ضخامته فى القطاع الزراعى ، وتتبع التفاصيل بتقارير

البنك المركزي المصرى اتضح أن مساهمة القطاع العام المؤثرة فى الناتج المحلى الاجمالي تأتي من قطاع استخراج النفط والغاز مما لا يثبت فعالية القطاع العام كفلسفة لأن قطاع النفط والغاز قطاع نقدى بطبيعته ، علما بأنه ومن الجدول تتضح مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالي بنسبة مقدرة متوسطها حوالى 12.5% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالي ومصدرها القطاع الخاص .

- كما يتضح من الجدول ضعف معدلات النمو الزراعى المصرى الذى يتجه نحو التناقص ، مع ضعف التوجه الزراعى الحكومى ، الامر الذى يشكل مهددا للإقتصاد المصرى فى ظل مهددات تناقص مياه النيل لأغراض الري والاستصلاح الزراعى بعد إنشاء سد النهضة.

-بالاضافة لذلك تعتبر مشكلة كفاية التمويل احد المعوقات التى ناقشتها بعض الدراسات المصرية المتخصصة منها ورقة علمية بعنوان الأثار الإقتصادية للتمويل الزراعى على الفجوة القمحية فى مصر وتوصلت لبعض النتائج فى الاقتباس الآتى :-

” وتوصلت النتائج بخصوص بنك التنمية والائتمان الزراعى الى عدم وجود كفاية تمويلية للزراعة وبسعر فائدة مناسب، انخفاض التمويل الذاتى لدى المزارعين. انخفاض قيمة المساحات المغطاة بالقروض الزراعية بالنسبة لاجمالي مساحة التركيب المحصولى، وأوصت الدراسة بضرورة توفير القروض للمزارعين مع تخفيض سعر الفائدة وتيسير شروط التمويل وجدولة الدين حال التعثر. (أ.د. الششتاوى؛ وآخرون (2016)، ص2
.(Online at <http://annagricmoshj.com>)

وعن أثر الإنفاق الحكومى على النمو الزراعى وكفاية التمويل الزراعى من ورقة علمية بعنوان أثر الإنفاق الحكومى على القطاع الزراعى وعلاقته بالنمو الإقتصادى فى مصر:-

” أن إجمالي الإنفاق الحكومى على القطاع الزراعى يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة، وأن إجمالي الناتج المحلى الزراعى يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة... وأن هنالك دلالة معنوية لوجود علاقة سببية متبادلة بين إجمالي الإنفاق الحكومى الزراعى وإجمالي الناتج المحلى الزراعى. وخلصت الدراسة بالتدليل على أهمية الإنفاق الحكومى الذى له تأثير معنوى على معدل النمو الزراعى فى مصر. (أ.د الرسول؛ وآخرون ، (2017م) ص2).

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

السياسات المالية والزراعة فى إثيوبيا :-

جدول (6) الانتاج الزراعى فى إثيوبيا ومؤشر التوجه الحكومى الزراعى :-

المبالغ بالمليون Birr

السنة	النتاج المحلى الإجمالى بالسعر الجارى بالمليون دولار	النتاج المحلى الزراعى الجارى بالمليون birr	م نمو الحقيقى الزراعى	مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الحقيقى %	إجمالى الإنفاق الحكومى بالمليون birr	الإنفاق الحكومى على الزراعة بالمليون birr	نصيب الزراعة من الإنفاق الحكومى %	مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
2005	12,184.2	6323.6	13.3	51.9	24,803	726.8	2.9	0.6
2006	15,013.7	7732.1	10.7	51.5	29,325	1371.1	4.7	0.9
2007	19,362.7	9778.2	9.6	50.5	35,607	1565.4	4.4	1.0

1.1	3.9	1813. 6	46,915	48.8	7.4	12983 5.	26,605.6	200 8
0.9	2.8	1606. 2	57,775	47.3	6.7	15073 4.	31,867.6	200 9
0.8	2.1	1481. 8	71,334.7 9	46.13	7.8	13568 3.	29,413.11	201 0
1.1	2.5	2369. 5	93,831	44.37	9.2	14179 4.	31,957.1	201 1
2.5	4.5	5600. 7	124,416. 72	43.1	5.6	18668 4.	43,314.2	201 2
2.6	4.0	6222. 2	153,929	42	7.1	19918 3.	47,424.6	201 3
2.3	3.1	5814. 9	185,471. 78	40.2	5.6	22362 5.	55,628.0	201 4
2.5	2.9	6753. 3	230,521. 18	39.6	6.4	25571 8.	64,575.2	201 5
1.4	2.7	7352. 8	272,930. 09	37.5	2.3	27861 4.	74,297.0	201 6
1.3	2.2	7365. 7	329,286. 84	36.3	6.7	29678 9.	81,760.0	201 7
1.2	2.0	7148. 9	354,205. 32	34.9	3.5	29440 2.	84,356.0	201 8
1.8	2.8	11409 .0	413,105. 72	33.3	3.8	32003 6.	96,107.0	201 9

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

2020	95,979.16	31385	4.3	32.7	480,143.	11187	2.3	1.70
2021		2.			2	.5		

المصدر : التقارير السنوية للبنك الفدرالى الاثيوبى .

-بمقارنة نسبة مساهمة الحكومة الاثيوبية فى الزراعة من إجمالى الإنفاق الحكومى نجدها مرتفعة مقارنة بالسودان ومصر ويرجع ذلك للسبب الاول المتمثل فى ان اثيوبيا كانت تتبنى النظام الاشتراكي لذا تظهر فى بداية الجدول بنسب مرتفعة فهى فى حالة تحول الى النظام الراسمالي الحر وثانيا يلاحظ أن هناك إرتفاعا واضحا للمساهمة الحكومية الاثيوبية فى القطاع الزراعى إبتداء من العام 2012 م ومابعده ويرجع ذلك للإنفاق لإنشاء سد النهضة ، ثم بدأت صادرات إثيوبيا من الكهرباء تظهر إبتداء من العام 2013 م بمبلغ 34.6 مليون دولار وبلغت ذروتها عام 2018 م بمبلغ 80.5 مليون دولار لتهدب الى 66.4 مليون دولار عام 2020 م.

- هناك قفزة فى الإنتاج الزراعى بدت واضحة إبتداء من العام 2016 م تضاعف فيها الإنتاج الزراعى الاثيوبى الى نحو 100% بسبب إنجاز مصدر طاقة رخيص للزراعة ألا وهو سد النهضة.

تساهم الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى إثيوبيا ما بين 52% منذ العام 2005 الى 43 % عام 2012م ثم شهدت تراجعاً تدريجياً منذ العام 2013م حتى بلغت 33% عام 2020 م كنسبة بسبب مزاحمة قطاعات أخرى لان الزراعة قد تضاعفت مساهمتها كمبالغ بنسبة 100% منذ العام 2016م بسبب سد النهضة .

-قبل إنشاء سد النهضة - كما هو موضح أعلاه - فإن الجدول يعكس ضعف الإنفاق الحكومى الاثيوبى جلياً على الزراعة الامر الذى تؤكد دراسة إثيوبية عام 2014م (محمد، عبود ، 2014 ، ص 9 ، www.iiste.org).

-وحسب الجدول اعلاه لازال الإنفاق الحكومى الاثيوبى على الزراعة متزايداً كمبالغ بسبب سد النهضة ولكن بنسب أقل للفراغ من الاعمال الرئيسية للسد.

جدول (7) التمويل المصرفى الاثيوبى للقطاع الزراعى المبالغ بالمليون birr

السنة	جملة التمويل المصرفى الاثيوبى	التمويل المصرفى الاثيوبى للزراعة	نصيب الزراعة الاثيوبية من التمويل %	نسبة تمويل المصارف السودانية للزراعة من جملة التمويل المصرفى	نصيب القطاع العام الاثيوبى من التمويل المصرفى
2005	29026.6	2018.2	%7.0	%6	10452.80
2006	39631.2	3418	%8.6	%9	15897.50
2007	44242.2	4203.01	%9.5	%9	16478.00
2008	48241.8	5596.05	%11.6	%9	15634.60
2009	51633.5	6009.7	%11.6	%11	13799.60
2010	62292.2	5720.8	%9.2	%13	16135.20
2011	77,690.50	10,575.30	%13.6	%12	17407.00
2012	122,462.10	17,165.60	%14.0	%12	39956.50
2013	151203.9	16,723.40	%11.1	%13.5	56257.60
2014	181327.4	15815	%8.7	%14	66671.00
2015	231769.5	18579.8	%8.0	%14	84242.90
2016	280,319.0	20,377.50	%7.3	%16	101147.20
2017	365,601.20	20,041.80	%5.5	%18.9	134365.40
2018	448,954.00	19,511.80	%4.3	%12	164,491.00
2019	857511.1	20,387.10	%2.4	%14.9	479878.70

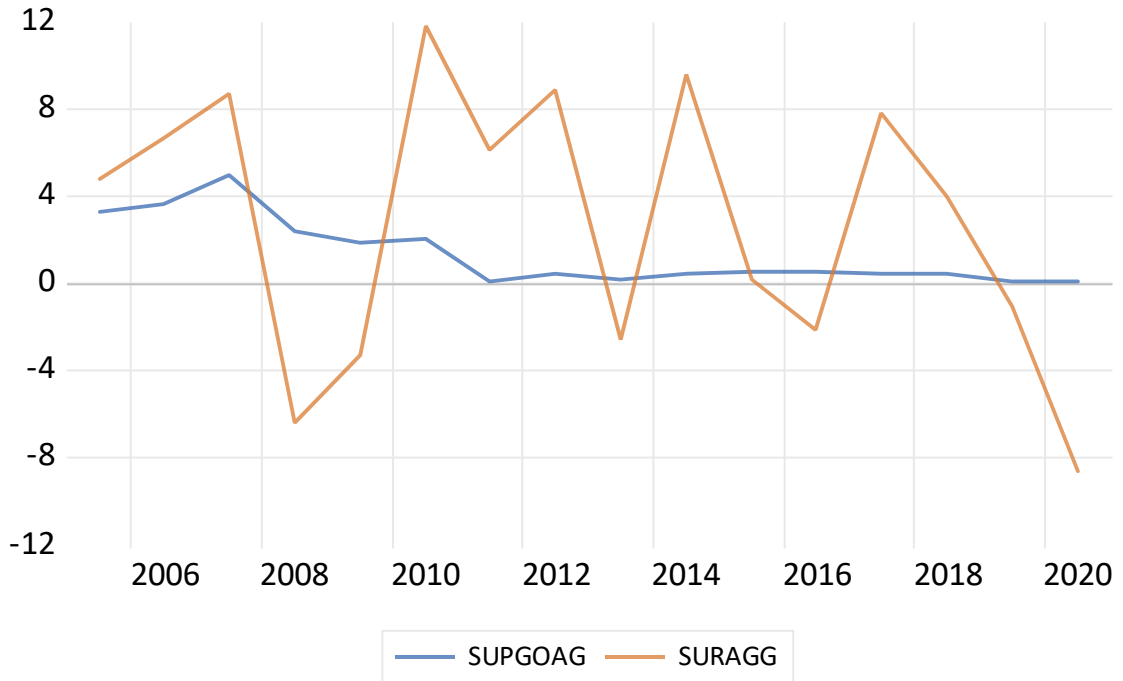
مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

547616.60	%18	%2	21,087.30	1032203	2020
					2021

المصدر: التقارير السنوية للبنك الفدرالى الاثيوبى .

- يعكس الجدول أعلاه تساوى نسب التمويل المصرى فى الاثيوبى للزراعة مع السودان حتى العام 2013م حيث كانت إثيوبيا قد شرعت فى سد النهضة وشهدت تلك الفترة تدفق التمويل له، ثم بدأ التمويل المصرى فى الاثيوبى للقطاع الزراعى يتناقص كنسبة مقارنة بالتمويل المصرى فى السودانى للزراعة حيث يوجد فى السودان بنوك متخصصة فى التمويل الزراعى وهو مرتبط بدرجة تطور القطاع الخاص فى السودان بدرجة أكبر من القطاع الخاص الاثيوبى. الامر الذى تؤكد دراسة إثيوبية بعنوان الحصول على الائتمان وأثر معوقات الائتمان على الانتاجية الزراعية فى اثيوبيا.

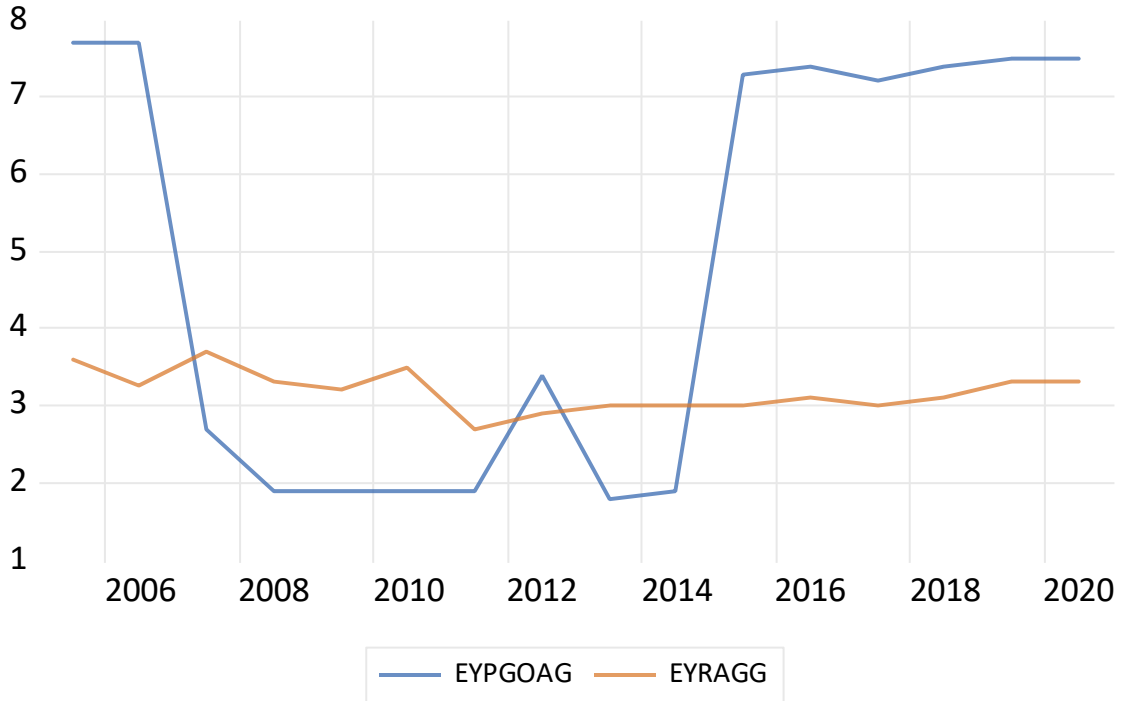
أولا: السودان: رسم بيانى (1) عن علاقة الإنفاق الحكومى الزراعى و النمو الزراعى
بالسودان



المصدر: الباحث ببرنامج ال eviews

تعليق الدارس: الخط شديد التعرج هو معدل النمو الزراعى السودانى والاخر هو الإنفاق الحكومى على الزراعة ويتضح عدم وجود علاقة خطية وإن كان يمكن أن نلاحظ وجود علاقة ضعيفة بين الخطين بداية العام 2006 الى بداية العام 2008م .
ثانيا مصر: رسم بيانى(2) عن علاقة الإنفاق الحكومى الزراعى و النمو الزراعى المصرى

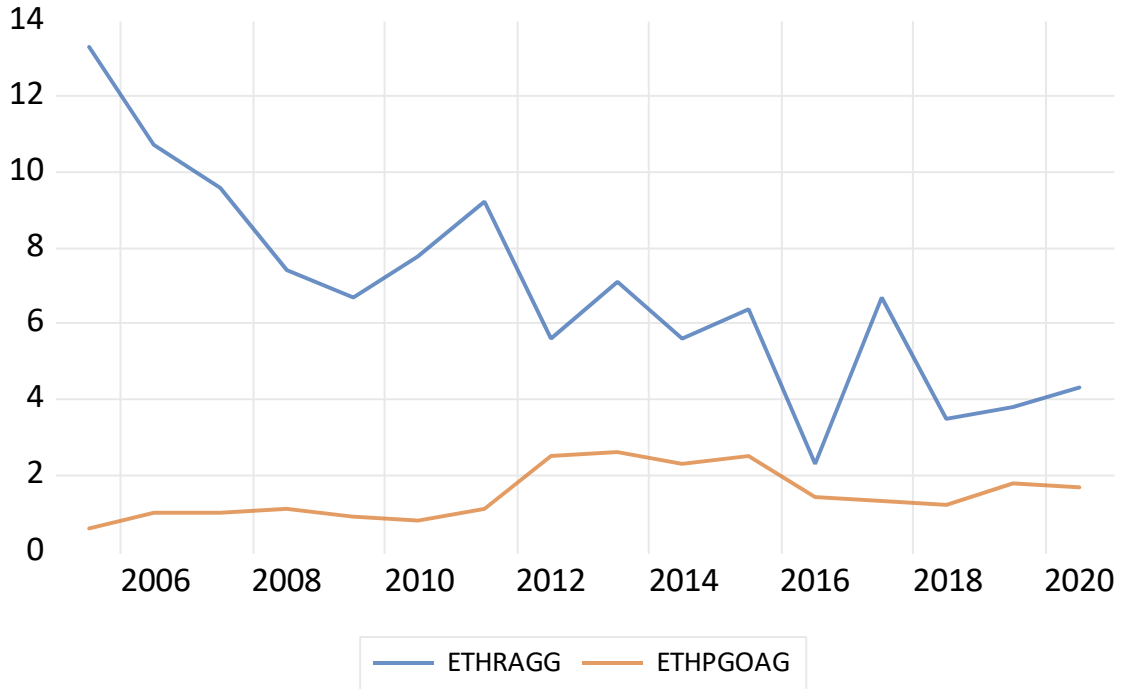
مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)



المصدر: الباحث ببرنامج ال eviews

تعليق الدارس: الخط الذي كحرف اليو بالانجليزية هو الإنفاق الحكومي المصري على الزراعة، بينما معدل النمو الزراعي مستقر نسبيا الامر الذي يكشف عدم وجود علاقة خطية مباشرة بينهما مايعنى ضعف أثر الإنفاق الحكومي المصري على الزراعة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: إثيوبيا: رسم بياني (3) عن علاقة الإنفاق الحكومي الزراعى و النمو الزراعى الإثيوبى



المصدر: الباحث ببرنامج ال eviews

تعليق الدارس: الخط المتعرج أعلى الرسم البياني هو للنمو الزراعى الإثيوبى والرسم البياني يوضح وجود علاقة الضعيفة مع الإنفاق الحكومي الزراعى الذى يمثله الخط أسفل الرسم البياني أعلاه حيث عند تناقص معدل النمو الزراعى الإثيوبى كان هناك إنخفاض فى الإنفاق الحكومي وحصلت زيادة فى الإنفاق الحكومي الإثيوبى على الزراعة بداية من العام 2012 م بسبب انشاء سد النهضة حتى بداية 2016 م (مدة ضخ تمويل السد) حيث عاد إلى التراجع بعدها.

وعليه فالخلاصة ان استبعاد الإنفاق الحكومي الزراعى من النموذج القياسى الاتى يصبح مفهوما..حيث تم استبعاده لأسباب قياسية بحتة الا وهى وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بسببه.

النتائج

1. إن أثر متغير الإنفاق الحكومى على الزراعة ضعيف كإتجاه عام بالدول الثلاث.
- 2- يلاحظ أن القطاع العام المصرى يشكل نسبة مقدرة من الناتج المحلى الإجمالى ، مع ضعف مساهمة القطاع العام بالرغم من ضخامته فى القطاع الزراعى ، وبتتبع التفاصيل بتقارير البنك المركزى المصرى اتضح أن مساهمة القطاع العام المؤثرة فى الناتج المحلى الاجمالى تأتى من قطاع استخراج النفط والغاز مما لا يثبت فعالية القطاع العام كفلسفة لأن قطاع النفط والغاز قطاع نقدى بطبيعته.
- 3- تركيز التمويل المصرفى للحكومة السودانية فى شكل أوراق مالية (المُسماة شهادات شهامة) يعنى إتجاه القطاع الخاص أيضا للإستثمار فى الأوراق المالية مما يعنى تدنى الإستثمار المباشر فى الزراعة وغيرها وتحويل الإقتصاد إلى إقتصاد نقدى سائل يعانى موجات التضخم الركودى. لتقتصر مشاركة القطاع العام كمبتدر لمشاريع الامن الغذائى الاستراتيجية فى شكل شركات مساهمة عامة بشرط التقليل المستمر لاسهم الحكومة ببيعها للقطاع الخاص تجنباً لأثر المزاحمة.
- 5- ضعف تركيز التمويل المصرفى للقطاع الخاص فى إثيوبيا – المتحولة من النظام الاشتراكى إلى اقتصاد السوق - ، ثم السودان الذى يتركز تمويله للحكومة لسد عجز الموازنة العامة - من أسباب عدم تطور القطاع الخاص فى القطاع الزراعى بكلا البلدين.
- 6- ان التركيز على معالجة عجز الموازنة العامة وإختلال ميزان المدفوعات محاسبيا فى المدى القصير يعد فهما قاصراً تترتب عليه آثار سلبية فى المدى المتوسط والطويل على الهيكل الانتاجى للاقتصاد فى حال إهمال أثر السياسات المتخذة للمعالجة على التوازن الاقتصادى الكلى فى كإفراط فى إصدار الأوراق المالية والتوسع النقدى مثلاً لوجود علاقة عكسية بين التوسع فى الاستدانة الداخلية مع الاستثمار المباشر فى القطاع الزراعى.
- 7- لا بد من وضع سياسات واضحة من قبل البنوك المركزية ووزارة المالية بالدول الثلاث لتحفيز وتشجيع المصارف والشركات والافراد لتمويل القطاعات المنتجة (قطاع الزراعة والصناعة المُقادة بالصادر).

المراجع والمصادر

- 1- احمد ، عبدالله ، (2021) ، دور الدولة وواقع الاعمال الاستثمارية وتحديات التنمية فى السودان، دراسة مقدمة بدعم من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd).
- 2- اسارى ، جوفاس ؛ واخرون ، (2020م) ، السودان والاقتصاد العالمي: فرص نحو التكامل والنمو الشامل، برنامج التفاعل المرن ومجلس مشاشة الدول التابعان للمركز الدولي للنمو.
- 3- البطريق ، يونس ، (1985م) ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت.
- 4- بركات ، عبدالكريم ، (1993م) ، الاقتصاد المالى ، الطبعة الثالثة ، الناشر: جامعة دمشق.
- 5- حسين ، مجيد على ؛ سعيد ، عفاف عبدالجبار ، (2004) ، مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .
- 6- خليل ، سامى ، (1994) ، نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الاساسية ، الكويت.
- 7- خشبة ، نجوى ؛ د.عبدالبر ، عبدالحميد صديق ، (2003م) ، المالية العامة ، القاهرة.
- 8- دويدار ، محمد ، (1991م) ، دراسات فى الاقتصاد المالى ، مصر.
- 9- شريحة ، مصطفى رشدى ، (1996م) ، اقتصاديات النقود والمصارف والمال ، الطبعة السادسة ، جمهورية مصر ، الازارطة : دار المعرفة الجامعية.
- 10- عواضة ، حسن ، (1993) ، المالية العامة (دراسة مقارنة) ، بيروت : دار النهضة العربية.
- 11- عوض الله ، زينب حسين ، (2003م) ، مبادئ المالية العامة ، الاسكندرية ، الفتح للطباعة.
- 12- كينز ، جون ماينارد ، النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود ، (2014م) ، ترجمة د. سعيد ، جمال ، دمشق : دارالفرقد .

مؤشر التوجه الحكومى الزراعى
فى السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

13- د.محمد عجمى ، عبد اللطيف ، (2022م) ، الزراعة السبيل لتحقيق نمو واسع القاعدة ومستدام للاقتصاد السودانى، الخرطوم.

الأوراق العلمية والتقارير :

1- الرسول ؛ وآخرون ، (2017م) ، أثر الانفاق الحكومى على القطاع الزراعى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر ، ورقة علمية مقدمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الاسكندرية ، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية.

2- خان ، كيمزر ؛ وآخرون ، (2014) ، آثار اللامركزية فى التعليم والصحة والانتاج الزراعى والتوزيع دراسة حالة إثيوبيا ، ورقة مقدمة برعاية مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، <https://eprints.lse.ac.uk/>.

3- محمد ، عبدو ، (2014) ، أثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى إثيوبيا ، ورقة علمية منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، www.iiste.org.

رابعاً: التقارير:-

1-التقارير السنوية للبنوك المركزية السودان ومصر والإثيوبى 2005-2020.

4-البرنامج العالمى للاحصاء الزراعى الامم المتحدة 2020م.